

تأثير الدول الفاشلة في النظام الدولي الجديد

In the new international order Impact of failed states

د. نصر أبو عجيل الشوشان

عضو هيئة التدريس بجامعة الزاوية / كلية الاقتصاد-العجيلات

n.alsalhe@gmail.com

ملخص

تطرح هذه الورقة البحثية موضوع تأثير الدول الفاشلة في النظام الدولي الجديد، من خلال التغيرات التي حدثت في البيئة الدولية، ودفعت إلى ظهور العديد من القضايا والمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاثنية في تلك الدول، ما تسبب في فقدان وظائفها الأساسية، الأمر الذي أتاح الفرصة أمام القوى الدولية للتدخل في سيادتها، عن طريق منظمة الأمم المتحدة في أحيانا كثيرة، ما يلقي الضوء على هذه الدول أما أن تكون مكملة للنظام الدولي الجديد أو دولا تمثل مصادر تهديد مستجدة. وتأسيسا على ما سبق، لقد تضمن المحور الأول، الإطار المفاهيمي لمصطلح الدولة الفاشلة، وما اعترى ذلك من غموض حول المصطلح، وتضمن المحور الثاني، تداعيات الدول الفاشلة على النظام الدولي الجديد، وشملت مصير الدول الفاشلة، بين البقاء والسقوط، وأخيرا، تضمن المحور الثالث، تهديدات الدول الفاشلة على النظام الدولي الجديد، حيث يوجد عدة تهديدات على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي. وعلى هذا الأساس، فإن أهم الأهداف تكمن في إيضاح التهديدات التي ظهرت مع ظهور الدول الفاشلة في النظام الدولي الجديد، وما أصاب هذا الأخير من اختلال في التوازن الدولي، وتسليط الضوء على تداعيات استخدام المصطلح وأثره على النظام الدولي الجديد، وهو ما يؤسس إلى حالة جديدة للدول الفاشلة واعتبارها "شبه دولة" تتمتع بواجبات وحقوق أقل من الدول العادية.

Abstract

This paper raises the issue of the impact of failed states in the new international order, through the changes that took place in the international environment, and led to the emergence of many political, economic, social and ethnic issues and problems in those countries, which caused the loss of their basic functions, which provided an opportunity for forces Intervention in their sovereignty, often through the United Nations, highlights the fact that these States are complementary to the new international order or are emerging threats.

Based on the above, the first axis included the conceptual framework of the term of the failed state, and the ambiguity that was felt about the term, while the second axis included the repercussions of the failed states on the new international order, and included the fate of the failed states, between survival and fall, and finally, the axis included Third, the threats of failed states to the new international order, where there are several threats at the level of security, political, economic and social. On this basis, the most important objective is to clarify the threats that have emerged with the emergence of failed states in the new international order, and the imbalance in the latter international imbalance, highlighting the implications of the use of the term and its impact on the new international order, which establishes a new situation Failure states as "quasi-state" have fewer duties and rights than ordinary states.

مقدمة

تتشابك الظواهر السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها في البيئة الدولية، حيث تعتبر الدول إحدى تلك الظواهر، ووحدات أساسية في النظام الدولي، فهي تلعب أدواراً مميزة في مجال العلاقات الدولية، وأن هذه الأدوار قد طرأ عليه تغييراً كبيراً، نظراً لما يشهده

النظام الدولي من تغيرات جذرية أثرت بشكل أو آخر على الدول وما تقوم به من أدوار في البيئة الدولية، فمع بداية الألفية الجديدة ظهر إلى جانب الدول أو في أحضانها العديد من الكيانات التي تطالب بالاستقلال عنها أو حماية حقوقها السياسية والاجتماعية، باعتبارها كيانات مستقلة له مورثوه الثقافي، أو الاثنين معا، فصار العالم أكثر غموضا وتعقيدا، خاصة في ضوء انتشار الحركات والجماعات والشبكات والمنظمات والأقليات، بعد عام 2011 في ضوء ما يسمى بالربيع العربي، حيث أضحت الدول غير قادرة على حماية كياناتها وحدودها، وتواجه تحديات البقاء في البيئة الدولية، أو خطر التفكك والانحيار، وعدم القدرة على مقاومة سياسات القوى الدولية التي ترمي إلى استغلال مصالحها وتحقيق أهدافها، حتى ولو كان ذلك على حساب الدول الفاشلة، وما زاد الأمر تعقيدا هو انتشار العولمة التي تعني في أضيق معانيها أن يصبح العالم قرية صغيرة، وبالتالي يمكن القول إن العالم قد صار أكثر تعقيدا من قبل بسبب العولمة من جانب، والتفكك الذي أصاب الدول الفاشلة من جانب آخر. *Human and Community Studies Journal*

فعلى الأساس السابق، فإن الدول القوية في البيئة الدولية تسعى إلى العولمة والتكامل وقبول التعددية الثقافية، بينما تفرض على الدول الفاشلة مثل هذه العمليات التي تنطلق منها الدول القوية لتحقيق أهدافها في البيئة الدولية، ما أدى إلى الصراع بين القوى وفرض سياساتها على تلك الدول، وبطبيعة الحال أدى ذلك إلى عدم استقرار النظام الدولي، بظهور دولا قوية-يطلق عليها، أنها ناجحة، تستطيع تحقيق أهدافها واستغلال مصالحها، ودولا فاشلة- لا تستطيع تحقيق أهدافها والحصول على مصالحها، وقد لاحظ أن عدد الدول المتفككة قد تزايد مع نهاية القرن العشرين، مثل ما حدث في الاتحاد السوفياتي السابق، والبلقان، والقوقاز، وشمال ووسط أفريقيا.¹

ووفقا لما سبق، فإن هذه الورقة تسعى لتحقيق جملة أهداف لها صلة بحيوية الموضوع وأهميته، ومحاولة الباحث الإجابة على التساؤلات المطروحة، ومن هذه الأهداف:

1. محاولة توضيح مصطلح الدول الفاشلة، لأن في الفترة اللاحقة لظهور المصطلح كثر الجدل حوله بين عددا من الباحثين، فالبعض يرى أنه المصطلح يمهد الطريق للتدخل في سيادة الدول وهو مبدأ راسخ في القانون الدولي، والبعض الآخر يرى أن هناك دولا لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية وتعد دول فاشلة أو هشّة في النظام الدولي الجديد؛
 2. تسليط الضوء على تداعيات استخدام المصطلح وأثره على النظام الدولي الجديد، وهو ما يؤسس إلى حالة جديدة للدول الفاشلة واعتبارها "شبه دولة" تتمتع بواجبات وحقوق أقل من الدول العادية؛
 3. إيضاح التهديدات التي ظهرت مع ظهور الدول الفاشلة في النظام الدولي الجديد، وما أصاب هذا الأخير من اختلال في التوازن الدولي.
- وتأتي أهمية الموضوع من خلال ما يحدث في النظام الدولي الجديد من تغيرات دفعت النظام من حالة القطبية الثنائية إلى القطبية المتعددة التي تسعى إلى إنشاء وحدات اقتصادية كبيرة مقابل أن يتم العمل على قيام وحدات سياسية أصغر فأصغر. بمعنى آخر أن يتم تكوين الوحدات الاقتصادية الكبيرة الواسعة في مقابل تفكيك الوحدات السياسية "الدول" على المستوى الدولي، وهو ما أثر على التوازن الدولي، وأنتج حالات السقوط والانهيار بالنسبة للدول التي لا تستطيع الدخول أو مجازة المنظومة الدولية التي أسست على الكيانات الاقتصادية والتكنولوجية مستندة على المنظومة العسكرية في النظام الدولي الجديد بدلا من الاستناد على المنظومة العسكرية فقط، التي كانت سائدة في القرون السابقة.ⁱⁱ

ويضاف إلى ذلك، ما نشر حول موضوع الورقة من إحصائيات مخيفة حول الدول الفاشلة، وأن هذه الإحصائيات تشمل الدول العربية وهي في تزايد مستمر، الأمر الذي يدعو الباحثين المتخصصين إلى زيادة الاهتمام بمثل هذه الموضوعات.

عليه، فإن هناك جدل واسع بين الباحثين حول مصطلح الدول الفاشلة الذي انتشر مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، يتضمن أن هذه الدول التي اختلفت تسمياتها في الوسط العلمي والاعلامي، لها تفاعلات تؤثر على النظام الدولي الجديد الذي يعتمد على أسس اقتصادية من خلال تكوين التكتلات الاقتصادية الكبيرة الواسعة، ويعمل من خلال الوحدات السياسية "الدول"، حيث توجد دولاً لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، وبالتالي يتم محاولة السيطرة عليها من قبل الدول القوية أو المجموعة الدولية، ما يسمح بالتدخل فيها من قبل هذه الأخيرة، بهدف حماية المدنيين "التدخل لإعراض إنسانية"، وإعادة بناء هذه الدول التي تصفها بالفاشلة أو أي تسميات أخرى. وعلى هذا الأساس، تطرح تساؤلات حول:

- متى ظهر مصطلح الدول الفاشلة في ضوء النظام الدولي الجديد؟
- ما هي التدايعات والمآلات التي أحدثها مصطلح الدول الفاشلة في النظام الدولي الجديد؟
- ما هو مصير الدول الفاشلة في ظل توازن القوى في النظام الدولي الجديد؟
- هل الدول الفاشلة دولاً مكتملة للنظام الدولي الجديد أو دولاً تمثل مصادر تهديد مستجدة؟

تحاول هذه الورقة مقارنة التساؤلات المطروحة، وتسعى من خلال ذلك، لتقديم إجابات مترابطة، تهدف إلى استقراء الواقع، وإيضاح أن الدول الفاشلة ليس لها القدرة على التكيف في البيئة الدولية، ولأجل ذلك تم تقسيم محاور الورقة إلى:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلح الدول الفاشلة.

المحور الثاني: تداعيات الدول الفاشلة على النظام الدولي الجديد.
المحور الثالث: تهديدات الدول الفاشلة على النظام الدولي الجديد.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلح الدول الفاشلة

ظهر مصطلح الدول الفاشلة في منتصف التسعينيات، حين وصف بعض الباحثين، الدول التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية على مستويات مختلفة بأنها دولا فاشلة،ⁱⁱⁱ وهو ما تضمنه التعريف الذي قدمه جيرالد هيرمان "Gerald B. Helman"، وستيفن راتنر "Steven R. Ratner" في عام 1993، وعلى هذا الأساس، قد صنفا الدول الفاشلة إلى ثلاث مستويات تتبين بين انهيار المؤسسات الحكومية في هذه الدول، ووجود صراع داخلي عنيف يقود إلى الانهيار الكامل لهذه الدول، وعدم قدرة هذه الدول على القيام بالإدارة الكف. ^{iv} وبالتالي فقد استخدم مصطلح الدول الفاشلة عند الإشارة إلى الدول التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الأساسية وفقا لعدد من المعايير المتفق عليها عالميا، ويتم استخدام المصطلح لإضفاء الشرعية على تدخلات المجموعة الدولية في سيادة الدول الفاشلة من أجل "إعادة بناء" هذه الدول،^v نظرا إلى كثرة التساؤلات حول هذه التدخلات التي ارتبطت بـ "التدخل الإنساني"، وخصوصا بعد التدخل الأمريكي في الصومال عام 1994، وما نتج عنه من نتائج غير مرجوة.

وتبعاً لذلك، فإن مصطلح الدول الفاشلة يكتنفه الغموض، فهو مصطلح غير دقيق وتدور حوله التساؤلات، ويشمل عددا من الدول الضعيفة وغير الضعيفة، والدول التي هي بصدد الانهيار، والدول المفلسة، والدول المهذمة، وفي هذا الصدد فقد ذكرت وزيرة الخارجية الأمريكية في عام 1997، حالات من الدول منها الدول الفاشلة، والتي ظهرت بعد الحرب الباردة، وهي "الدول التي تعمل في إطار النظام الدولي، والدول المارقة

الخارجة على النظام الدولي، وأخيرا، يوجد مصطلح آخر جديد
الدول الانتقالية".^{vi}

وبناء على ما سبق، يمكن أن نورد مجموعة من التعريفات التي حاولت أن تضع
المصطلح في سياقه العلمي من خلال توضيح مدلوله وموضوعه، حيث يوجد هناك
تعريف للدولة الفاشلة في القانون الدولي يصفها "بأنها الدولة التي لا توجد فيها حكومة
شرعية، ويحتدم فيها العنف، وقد صدر بحقها قرار من مجلس الأمن ينص بالتدخل
لدواعي إنسانية".^{vii} كما يوجد تعريفاً آخر صادر عن صندوق السلام يصفها "بأنها الدولة
التي تشهد تراجع قدرة السلطة الشرعية على اتخاذ القرارات الجماعية، وعدم القدرة على
نيل رضا معظم أفراد الشعب، وأحيانا تفقد السيطرة على جزء من إقليمها ولا تستطيع
ممارسة سلطتها المباشرة عليه".^{viii} وأيضا يوجد تعريف يصف الدول الفاشلة "بأنها الدول
التي تفقد السيطرة على وسائل وأدوات العنف، وبالتالي لا تستطيع تحقيق الاستقرار
المجتمعي، ولا تستطيع فرض السيطرة على أراضيها، ما يترتب عليه عدم النمو
الاقتصادي، وانعدام المساواة الاقتصادية، واستخدام العنف للحصول على الموارد".^{ix}
وهناك تعريف يصف الدول الفاشلة "بأنها الدول التي تعجز عن أداء وظائفها، ولا يشير
هنا فقط إلى الدول التي تكثر فيها الفوضى بسبب الحرب أهلية بل حتى تلك الدول التي
تتخفف قدرتها على تحمل مسؤولياتها".^x

وبالنظر لما سبق، فإن مصطلح الدول الفاشلة يشير بشكل عام على المستوى
الداخلي، إلى أن هناك إخفاق وظيفي في الدول يؤدي إلى عدم قدرتها على الحكم
بفاعلية وكفاءة، يترتب عليه ضعف عام في أركانها يدفع بها إلى السقوط أو الانهيار،
وعادة ما يحدث فشل داخلي للدولة، تفقد به السيطرة على أراضيها، وتأمين حدودها،
ويضعف قدرتها على اتخاذ القرارات المؤثرة، وتوفير ما يحتاجه الأفراد من حاجات
أساسية وضرورية، كما يشير على المستوى الدولي أو تفاعل الدول في البيئة الدولية،

إلى تراجع قدرة الدول الفاشلة على التفاعل مع بقية الوحدات الأساسية في البيئة الدولية، وقد يؤدي ذلك إلى فقدان هذه الدول مكانتها، والتأثير على مصالحها، وعدم تحقيق أهدافها أو تقلصها حتى تصل إلى حالة السقوط أو الانهيار.^{xi}

وفي نفس السياق، فقد أصدر صندوق السلام العالمي في عام 2005، بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية Foreign Policy مؤشره السنوي الأول^{xii} الذي ضم ستة وسبعون دولة فاشلة من بينها ثلاثة عشر دولة عربية، بينما زادت نسبة الدول الفاشلة في عام 2006 لتصل إلى مائة وستة وأربعون من بينها ستة عشر دولة عربية، ولم تتوقف نسب الدول الفاشلة عند هذا الحد بل زادت لتصل في عام 2007 إلى مائة سبعة وسبعون دولة فاشلة من بينها عشرون دولة عربية.^{xiii}

وعلى الأساس السابق، فإن المؤشرات التي يعتمد عليها في معرفة الدول الفاشلة، فهي مؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، فالمؤشرات السياسية تشمل تراجع وظيفة الدولة وصعوبة تقديم الخدمات الأساسية العامة، كما تتراجع مساحة الشرعية في النظام السياسي القائم، ما ينتج عنه فقدان الثقة بالدولة ومؤسساتها، وكثير الصراعات سواء بين الأحزاب السياسية أو النخب الحاكمة، مع تزايد التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية؛ بينما تشمل المؤشرات الاقتصادية، الإنماء غير المتوازن بين مجموعات الأفراد، واختلالات بنيوية، وركود في الدورة الاقتصادية، وانهيار قيمة النقد الوطني؛ في حين تشير المؤشرات الاجتماعية إلى نزوح السكان في الداخل من منطقة إلى أخرى، وتنامي عدد المجموعات التي تسعى للانتقام ضد بعضها البعض، بالإضافة إلى مشكلات الفقر والبطالة والجريمة والمخدرات والسرقة، وأخيرا فإن المؤشرات العسكرية فهي تشمل انتهاكات حقوق الإنسان، وضعف السلطة الأمنية، وبروز قوى أمنية غير نظامية.^{xiv} وبهذا، نستطيع قراءة تلك المؤشرات من خلال الجدول التالي الذي يبينها في عامي 2017 و 2018 حسب المؤشر الصادر عن صندوق السلام العالمي، وتم التركيز

فيها على الدول العربية، حيث يلاحظ عليه أن بعض الدول تتحسن بشكل ملحوظ مثل الكويت والإمارات وقطر، بينما تستمر دول مثل العراق وسورية واليمن وليبيا في دورة الفشل عند مقارنة الفرق بين عامي 2017 و 2018.

جدول ترتيب الدول العربية الفاشلة أو الهشة حسب مؤشر صندوق السلام العالمي لعامي

2017-2018^{xv}

البلد	الفرق بين عامي 2017/2018	المرتبة في عام 2018	المرتبة في عام 2017
الكويت	16▲	42	58
الإمارات	20▲	45	65
قطر	26▼	56	30
المغرب	4▲	71	75
عمان	3▼	73	70
تونس	9▼	78	69
الأردن	3▼	98	95
الجزائر		109	109
جيبوتي	8▼	115	107
موريتانيا	1▲	127	128
السعودية	4▲	129	133
البحرين	1▲	130	131
فلسطين	4▲	141	145
مصر	3▼	142	139
لبنان	1▲	147	148
السودان	2▲	153	155
ليبيا		157	157
اليمن	1▲	158	159
الصومال	1▼	159	158
العراق	1▲	160	161
سورية		163	163

وفي ضوء ذلك، فأنا نشير إلى أن مصطلح "الدول الفاشلة" الذي أصدره صندوق السلام العالمي، قد تغيرت تسميته في عام 2012 ليصبح مصطلح "الدول الهشة" مكانه، ولعلنا نذكر ما جاء في آخر تقرير صدر عن الصندوق في 2019/04/10، حيث رصد التقرير أهم الاتجاهات الخاصة بتطور حالة الصراع في العالم، حين ذكر أن دولتي موريشيوس وسنغافورة تتصدران قائمة الدول التي حققت تقدماً ملحوظاً على مستوى المؤشرات الخمسة، وأن دول أخرى قد تحسنت مؤشراتهما مثل جامبيا، وإثيوبيا، وكينيا، وأوزبكستان، ونيبال، وأيضاً هناك دول تدهورت مؤشراتهما مثل فنزويلا، والبرازيل، ونيكاراجوا، وتوجو، والمملكة المتحدة، وعلى عكس ذلك، فإن التقرير أشار إلى أن اليمن كأكبر دولة هشة، وغير مستقرة في العالم، بالإضافة إلى كل من سوريا وليبيا. وتأسيساً على ذلك، فإن التقرير يشير وبشكل واضح إلى أن معظم الدول الهشة، والتي تشهد حالات من الصراع، هي دول تقع في منطقة الشرق الأوسط.^{xvi} ولزيادة التوضيح، يمكن الحديث عن تداعيات مصطلح الدول الفاشلة على النظام الدولي الجديد، حيث كثر الجدل حول وضعية الدول الفاشلة، وكيفية التعامل معها في البيئة الدولية، من خلال :

المحور الثاني: تداعيات الدول الفاشلة على النظام الدولي الجديد

تسعى الدول القوية لتحقيق غايات سياسية واقتصادية في النظام الدولي عن طريق مخلفات الدول الفاشلة أو المنهارة، وقد تتضمن تلك الغايات حماية مصالحها، ورسم مخططاتها لإعادة ترسيم مناطق النفوذ، والحصول على الموارد الاقتصادية بأقل تكلفة، وكذلك زيادة التأثير في الرأي العام العالمي والإقليمي من خلال التطور الحاصل في وسائل الاتصال والتكنولوجيا، وعليه، فإن النظام الدولي الجديد سيكون أخطر بكثير من النظام الدولي السابق، لأنه يعمل على اختراق القوميات، وتفكيك الدول والكيانات السياسية والاجتماعية، والسعي وراء تكوين التكتلات الاقتصادية الكبيرة والواسعة.^{xvii}

وتبعاً لذلك، فإن الدول الفاشلة التي ينهار فيها النظام السياسي، لا تستطيع السيطرة على أوضاعها الداخلية، ما يترتب عليه تدخل الدول المجاورة أو الدول القوية، ويعتبر ذلك انتهاك لسيادتها، وهو أمر لا يقره القانون الدولي، ومن هذه الناحية يعد الخروج من دورة الفشل غير ممكن إلا إذا توافقت القوى الخارجية المتدخل على مجموعة من النقاط لإخراج الدول الفاشلة من حالتها التي هي عليها. وهو ما يتيح لتلك القوى وضع قيود على الدول الفاشلة تسمح لها بالتدخل فيها، وتحد من سيادتها، وتسيطر على مقدراتها، دون تقديم حلول ناجعة تخرجها من دورة الفشل.

وقد عملت الأمم المتحدة على إنشاء مبدأ "مسؤولية الحماية" يتيح لها التدخل في الحالات التي لا تستطيع الدول الفاشلة تجنب معاناة شعبيها، وفي هذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تحديد للدول الفاشلة معترف به دولياً، الأمر الذي جعل بعض الدول القوية تستفيد من المبدأ لتحقيق مصالحها. وعليه، يمكن القول إنه ليس هناك تحديد لمكونات الدول الفاشلة في القانون الدولي، كما إن هناك تعارض قانوني بين التدخل الذي تهدف إليه الأمم المتحدة من وراء مبدأ "مسؤولية الحماية" باعتباره رداً ضرورياً على ما يحدث في داخل الدول الفاشلة من أعمال العنف الدموية، وبين تدخل الدول المجاورة في سيادة الدول الفاشلة، إلا أن الكثير من الدول المنضوية في المنظمة قد تكون أيضاً ملتزمة عدم تدخل الدول الخارجية في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.^{xviii}

وفي ضوء ما تسعى إليه بعض الدول القوية في النظام الدولي الجديد تحقيقاً لمصالحها، فأنها قد تلجأ إلى تفسير مبدأ قانوني لصالحها، وتعمل بطريقة أو أخرى لتكييف التعريفات القانونية لأجل غايات سياسية، وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى المذكرة التي إرسالها وكيل المدعي العام في الولايات المتحدة عام 2002، إلى وزارة الدفاع مبيناً فيها، ما قد يعرض التزام الولايات المتحدة بمعاهدة جنيف للخطر، حين أشار إلى "أن

أفغانستان هي بالفعل دولة فاشلة، وأن الأفراد المعتقلين في عمليات عسكرية، والمشتبه بكونهم أعضاء من الطالبان أو القاعدة، لا يحق لهم التمتع بحماية جنيف، لأن تلك البلاد لم تعد تمتلك مقومات الدولة الضرورية للاستمرار كطرف في المعاهدة".

وفي نفس السياق، يجب أن تتم الإشارة إلى نقطتين هامتين، تتعلق الأولى بالدول ذاتها، بينما تتعلق الثانية بالحكومات في الدول، نظرا إلى أن هناك تأييد مستمر لبقاء الدول المتواصل الذي يركز على وجود استقرار فيها، ويعتبر إحدى وظائف القانون الدولي للحفاظ على النظام. والجدير بالذكر إن الشرعية القانونية للدول تصيح مقوضه في حال فقدت هذه الدول السيطرة على جزء من أراضي أقاليمها، بسبب تعديل واجباتها تجاه الدول الأخرى لا بسبب خسارة جزء من هذه الأراضي الذي لا يفقد الدول شخصيتها القانونية، بمعنى آخر أن الدول لا تفقد شخصيتها القانونية في حالة فقدت السيطرة على جزء من أراضيها، ولكن تفوض شرعيتها القانونية بنفس الحالة، لان حدث تعديل في واجباتها تجاه دولاً أخرى، حيث نستطيع القول إن ذات الشرط ينسحب على الكيانات التي يشار إليها بأنها دولاً فاشلة. فعلى هذا الأساس، نجد أن في الواقع الدولي المعاصر أكثر من مائة وعشرون دولة قد استمرت في البقاء بالرغم من أنها فقدت السيطرة على جزء من أراضيها، ومن بين تلك الدول، أفغانستان والكويت وأثيوبيا.

وعليه، فإن سبب وجود حكومة مرنة في دولة ما، يكمن في العقوبات والتحديات التي تواجه الدولة في بداية تشكيلها، وبالتالي قد تصاب تلك الحكومة بالإخفاق أو تكون غير فاعلة، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال زوال الدولة، فالمثال الحاضر في الادهان، وهو بقاء دولة الصومال بدون حكومة فاعلة لمدة أكثر من عشرة سنوات، دون أن تتمتع بالتمثيل الدبلوماسي داخل أو خارج العاصمة مقديشو، ما أدى إلى عجز في حصولها على مقعد في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من

مائة دولة نجحت في البقاء والاستمرارية دون السيطرة على كامل أراضيها خلال فترات متفاوتة تمتد ما بين ثمانية أشهر في حالة الكويت، وعشرة سنوات في حالة إثيوبيا. وتأسيسا على ما سبق، فإن مصير الدول الفاشلة يبقى معلقا بين سقوط هذه الدول بالفعل ولكن لا يسمح لها بالاختفاء من الناحية القضائية، أو أن تصبح دولا أقل مرتبة من الدول العادية تسمى من الناحية القانونية "شبه دولة"، "تمتلك كيانا دوليا وقضائيا، وتدل على كيان سياسي آخر مستقل ومحدود، وتتمتع بواجبات وحقوق أقل من الدول العادية، بحيث لا يمكن التوقع من دولة فاشلة أن تنفذ واجباتها كاملة وحقوقها قليلة، لأنه يجب على هذه الواجبات والحقوق أن تتساوى". عليه، أن مقترح "شبه دولة" يطرح تساؤلات حول طريقة تعامل هذه الدولة مع تعادل سيادة الدول العادية الأخرى من ناحية، وأي الحقوق التي سيتم تقليصها وعند أي حد يتوقف عنده إلغاء تلك الحقوق من ناحية أخرى، وأيضا الكيفية التي يتم بها مثل الدول الفاشلة أمام محكمة العدل الدولية في ضوء فقدانها جزء من حقوقها وواجباتها، واستمرارية عضويتها في الأمم المتحدة!^{xix}

المحور الثالث: تهديدات الدول الفاشلة على النظام الدولي الجديد

يشهد النظام الدولي الجديد منذ بداياته الكثير من حالات الاضطراب والفوضى في أماكن متفرقة من العالم، وهذه الحالات تهدد بشكل مستمر كيان الدول وسيادتها، وبالفعل قد آلت الأوضاع إلى انقسامات جوهرية في نسيج الدولة الواحدة، وخاصة بعد ما يسمى بـ"الربيع العربي"، الأمر الذي مزق وحدة الدولة وترابط أقاليمها، من خلال مطالبة الجميع بالحقوق والحريات التي كانت الأنظمة السابقة ترى أنها لا تخرج عن إطار الدولة، وبينما ترى الجماعات أو الكيانات المحلية ان هذه الحقوق والحريات اغتصبتها الدولة منهم، واحتفظت بها لنفسها، في ظل تزايد النفوذ المحلي من قبل أشخاص تمثل الدولة، تستخدم أو تصدر هذه الحقوق والحريات دون حدود واضحة. بالإضافة إلى ذلك، فإلى النظام الدولي الجديد قد زادت فيه الأزمات سواء الاقتصادية

والسياسية وغيرها، ويرجع ذلك الأمر إلى عدة أسباب، منها، ما ترتب على الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، من جذب للقوى الدولية الأخرى، وانقسام العالم إلى قطبين،^{xx} ثم انهيار الاتحاد السوفيتي، وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية سياسة القطب الواحد أو القوى العظمى في العالم، إلى أن تعددت القوى الدولية التي تتصارع وتهدد النظام الدولي الجديد بالفناء أو سياسة التدخلات في الدول الأخرى الأقل تأثيراً في النظام أو الدول الفاشلة. وعلى الرغم من أن النظام الدولي الجديد ينتقل من نقطة إلى أخرى ولكنه محاصر بالعديد من القضايا والمشاكل التي ظهرت مع ظهور الدول الفاشلة بشكل جلياً، فالإرهاب لم يكن وليد اليوم أو أمس بل تم توظيفه للقضاء على الخصوم الدوليين أو استغلاله من قبل الغرب لتنفيذ أجندة معينة، وأن كان مرتكز من مرتكزات التدخل في سيادات الدول الداخلية، فإن ما تم في عام 2001 من حرب على الإرهاب نجد أساسه فيما بعد عام 2011 من تدخلات قوى دولية لحماية الإنسانية في بعض الدول "التدخل لأغراض إنسانية"، وتفكيك أواصر الدول ووحدتها الداخلية، واتهام الأنظمة السياسية بالتباطؤ عند الاستجابة لمطالب فئة معينة أو أكثر،^{xxi} وهو ما عبرت عنه الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق وزيرة خارجيتها حين أشارت إلى الدول الفاشلة، والمارقة، والضعيفة، والانتقالية، وأقر أنها ممن يوجهون السياسة الأمريكية. وتأسيساً على ما سبق، فإن هناك عدة مؤشرات تهدد النظام الدولي الجديد عبر ما يحدث أو ما أنتجته الاضطرابات والفوضى في الدول الفاشلة، وأن كانت هذه الدول قد وقعت في جاذبية الدول القوية التي تهدف إلى تحقيق مصالحها على حسابها بكافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة، من خلال ما قامت به الدول المستفيدة من توظيف لبعض القضايا والمشاكل، على غرار الإرهاب، ومحاربة الإسلام عن طريق نشر الكراهية من جانب، وبتث القيم والأخلاق الغربية من جانب آخر عبر الشبكة العنكبوتية، وغير ذلك من الوسائل والأساليب لمحاصرة الدول التي يوجد بها بوادر الفشل، فتصبح

هذه الدول غير قادرة على تقديم الخدمات لمواطنيها أو السيطرة على جزء من أراضيها بعد أن تم التركيز عليها من الدول المستفيدة، وذلك قد يكون لنهب ثرواتها أو السيطرة على سياساتها.

فمن هنا، يمكن الحديث على المؤشرات الأمنية التي قد تعكس فشل الدول، وتزيد من احتمالات التهديد الأمني على النظام الدولي الجديد، وذلك من خلال اندلاع العنف بين الكيانات في الدولة الواحدة أو فيما بين الدول المحيطة، أو من خلال تعدد الأطراف الفاعلين داخل وخارج الدولة، وأطراف أخرى أقل سلطة من الدولة تتنافس على سلطتها وما تتخذ من إجراءات لازمة لضبط الإقليم، فتؤثر على سياسة هذه الدولة بالطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة، ويطل هذا التأثير البنّية الداخلية، والسياسة الخارجية، والفواعل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وعليه، فإن الممارسات والضغوط المستمرة لهذه الأطراف ستؤثر على الفاعلين في السياسة الدولية، ما قد ينتج اعترافا دوليا، لأهمية تلك الأطراف ودورها في التعامل "باسم شعبها" في الخارج. وقد يترتب على ذلك، في ظل تفاقم الأزمة داخل الدولة، وتزايد أنشطة الأطراف المتعددة "منظمات وغيرها"، على المستوى المحلي والإقليمي، التعامل والاتصال بأطراف أقل من الدولة، من جانب أطراف دوليين ينشطون في المجال المدني أو الإنساني، يتدخلون في قضايا ذات طابع عالمي مثل تهريب الأسلحة، والإرهاب، وتجارة المخدرات، وغيرها من القضايا، حتى تصبح الدولة فاشلة، لا تستطيع الحد من نفوذ الفاعلين الأقل منها مرتبة، ولا تستطيع مقاومة التدخلات الخارجية عبر المنظمات الدولية وغيرها. ^{xxii}

بالإضافة إلى ذلك، فإن مصطلح الدول الفاشلة ارتبط بتهديد خطير يطال حقوق الإنسان التي أصبحت تنتهك بالرغم من وجود وثائق ومواثيق أممية دولية، تحمي أدمية الإنسان وحقوقه في العالم، وحتى التدخلات التي تصنفها الأمم المتحدة أنها تدخلات "لأغراض إنسانية"، أضحت تحمل مدلول، الدمار، والتخريب، والنزاع، وغيرها داخل

الدولة الواحدة، وقد تمتد هذه الحالة إلى الدول المجاورة عن طريق تهريب السلاح إليها، ودعم جماعات مناوئة للحكومة فيها، وانتشار ظواهر الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة. وتزداد خطورة انتهاكات حقوق الإنسان عندما تقابل بصمت دولي يعبر عنه بالاستثنائية أو ازدواجية السياسة للحفاظ على مصالح القوى الكبرى من خلال الاعتماد على وجود النظم المنتهكة لحقوق الإنسان.^{xxiii}

وكنتيجة لهذا، تبدأ أعداد من البشر بالنزوح والهجرة واللجوء إلى الدول المجاورة، والدول البعيدة للذين يستطيعون تحمل تكاليف وأعباء الإقامة في هذه الدول، ويؤدي النزوح واللجوء إلى "تزايد احتمالات الاقتتال واندلاع العنف بين اللاجئين أنفسهم أو بينهم وبين مواطني الدولة المستقبلية لهم، نتيجة الاستبعاد والتهميش أو معاناتهم من انتهاكات حقوق الإنسان أو المنافسة المحتملة على الموارد المتاحة". ويجب الإشارة إلى أنه لا تقف تهديدات الدول الفاشلة عند الحالات المذكورة بل تتعداها، ما يصعب معه حصر هذه الحالات.

خاتمة

يواجه النظام الدولي الجديد منذ بدء تفاعلاته في البيئة الدولية تزايد التحديات التي تراكمت وتعددت وخاصة بعد أحداث عام 2001، وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الحرب على الإرهاب، وفي ضوء التفاعلات الدولية ظهرت من ضمن التحديات، ما يطلق عليها "الدول الفاشلة"، فهذه الدول قد تضافرت عليها المشاكل، وانتهكت سيادتها من خلال التدخلات المبررة من جانب القوى الدولية "الأغراض إنسانية"، ما جعلها غير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي، بعد ما أحدثته التدخل من نتائج سلبية على مستوى البنية الداخلية، وانخفاض شديد في المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، الأمر الذي يفسر وصف المراكز البحثية الأمريكية

الدول التي لا تستطيع القيام بوظائفها، كنتقديم الخدمات لمواطنيها، أو السيطرة على جزء من إقليمها، بأنها دول فاشلة.

على هذا الأساس، فإن هناك عدة دراسات تهتم بهذا المجال، تؤكد خطورة الفشل الذي تصاب به الدول، وأنه قد يتحول من دولة إلى دولة مجاورة، ما يهدد النظام الدولي الجديد، نتيجة إهمال الأخير لتأثير العلاقات بين القوى الإقليمية والدول المجاورة، واهتمامه بحل النزاعات الإقليمية بدلا من تدارك مظاهر الفشل الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الدول الفاشلة.

ووفقا لما ذكر، فإن احتمالات تزايد خطر الدول الفاشلة على الأمن والسلام الدوليين، جاء نتيجة ما تعرضت له هذه الدول من استعمار في الماضي، وتدخلات استعمارية في الحاضر، وفرض أمر واقع في المستقبل، وكل هذه الحالات مجتمعة عند توافرها، سوف تنتج دول فاشلة بطبيعة الحال، ان مراكز البحث الأمريكية وهي المهتمة بما تؤول إليه أوضاع الدول الفاشلة، لم تأتي بجديد غير أنها وجهت الضوء في المكان المظلم، وعليه، فإن تفاعل الأسباب والعوامل والظروف المحفزة على الفشل، قد زاد من خطورة تداعيات وتهديدات الدول الفاشلة في النظام الدولي الجديد.

النتائج

- 1 - إن مفهوم الدول الفاشلة مفهوما شموليا يتضمن العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، الأمر الذي لا تستطيع معه الدول الدفاع عن كيانها أو التنصل من "تهمة الدول الفاشلة"، وما يؤيد هذا الاتجاه، تزايد عدد الدول الفاشلة بحسب تصنيف "المقياس السنوي للدول الفاشلة، الذي يصدره صندوق السلام بالتعاون مع مجلة الشؤون الخارجية الأميركية"؛
- 2 - هناك إجماع على توصيف الدول الفاشلة بأنها الدول التي لا تستطيع القيام بأدائها وظيفتها، وإغفال الأسباب والظروف الموضوعية التي أدت إلى فشل الدول، ومنها ما خلفه الإرث الاستعماري، وخاصة في أغلب الدول التي تم تصنيفها من خلال

المقياس السنوي سالف الذكر، فقد ساهمت النظم الاستعمارية بشكل أو آخر في تدمير البنى الاجتماعية التقليدية لبعض الدول الإفريقية، وفرض سياسات غريبة أدت لانتهيار الهياكل المؤسسية القائمة داخل الدول التي توصف بأنها فاشلة؛

3 - هناك أطراف وأدوار دولية تسعى إلى وضع أطر قانونية تحكم علاقة الدول الفاشلة بالمجتمع الدولي في ضوء التدخلات الأمامية في الدول الفاشلة من جانب، وتدخلات القوى الدولية، والإقليمية المجاورة للدول الفاشلة، بمعنى آخر، قد يتم في المستقبل التعامل مع الدول الفاشلة على أساس أقل درجة من الدول العادية، تتمتع ببعض الحقوق ولا تستطيع تنفيذ واجباتها إلا حسب المطلوب منها؛

4 - يوجد تهديد حقيقي للدول الفاشلة حسب التصنيف المذكور على النظام الدولي الجديد، تمثل في المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وربما جاء هذا التهديد من خلال ما حدث من تدخلات دولية سابقة في دول لم تكن فاشلة، مثل الصومال والعراق والسودان وغيرها من الدول، فهذه التدخلات اتاحه الفرصة بشكل أو آخر لأطراف دون الدولة أن تتحرك باتجاه تحقيق مصالحها الضيقة، الامر الذي يفسر تفاقم المؤشرات وعدم السيطرة عليها من قبل الدولة التي بالكاد كانت تتعامل مع الحقوق والحريات، "عدالة التوزيع، والمشاكل القبلية والاثنية، والجرائم والحوادث الأمنية"، وغيرها من القضايا والمشاكل المترابطة.

التوصيات

1. على الدول التي تكافح فيها القوة العنيفة، خاصة الدول الفاشلة أو الهشة، أن تسعى لإيجاد آليات لإنهاء النزاع، والسعي إلى الانتقال السلمي للسلطة، لأن الخروج من نفق الفشل له تأثير أقل على الدول الفاشلة من تأثير التبعية. الدول الكبرى وغيرها لديها مصالح في السعي والمحافظة عليها، لذا فهي تعمل بكل الوسائل لضمان بقاء "الدول الفاشلة أو الهشة" في صراع مستمر لا يمكنها من إدارة مواردها الخاصة والسيطرة على

أراضيها، مع دعم الحرب أو الأطراف الأخرى بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من طرف آخر؛

2. يجب على الدول الفاشلة أو الهشة رفع مستواها الدولي من خلال تحسين البيئة الداخلية، وعدم الاهتمام بالمستوى الخارجي للدولة وفقاً لما تعانيه في الداخل، من خلال زيادة الإنفاق دون النظر في الاستحقاقات المتتالية، ومحاولة تقديم حلول مستقبلية للمشاكل اليومية والموضوعية، دون الإفراط في ذكر أمجاد الماضي، وكذلك السعي إلى التكتل الاقتصادي مع الدول المجاورة لتأمين متطلباتها واحتياجاتها، والانفتاح على دول العالم وفق المعايير ونهج إجراء قانوني؛
3. أن تقاوم الدول الفاشلة أو الهشة التهديد الأمني، بالتعاون مع الدول المجاورة الأخرى، من خلال وضع خطط أمنية مشتركة، والموافقة على مكافحة الإرهاب، وتجارة الأسلحة والمخدرات، وغيرها من القضايا التي تهم البلدين، من خلال توسيع المشاركة السياسية، واعتماد مبدأ المصالحة الوطنية في مقابل التعويض المادي والمعنوي؛
4. يجب أن تتعامل الدول الفاشلة أو الهشة مع التهديدات الاقتصادية والاجتماعية كملف واحد، من خلال فتح أبواب الاستثمار الأجنبي من أجل تحقيق عائد مالي، وتخفيف الضغط على الدولة المتعثرة في تقديم خدماتها، لتوفير البيئة الأمنية المناسبة للمواطنين الذين لا يسعون إلى مغادرة الدولة، خاصة ما يسمى بعقول الهجرة، أو حدوث نزوح كبير داخل الدولة يساهم في الضغط على الموارد والصراع عليها؛
5. يجب أن يتدخل النظام الدولي الذي تهتم فيها لقوى الدولية بمصالحها لصالح الدول التي تفشل، من خلال الدعم الاقتصادي والسياسي، بعيداً عن الدعم العسكري المستخدم لأغراض أخرى دون الاستفادة من حماية هذه الدول، وعن طريق المساهمة في كفاءة وفعالية الهيكلية في هذه البلدان، ومعالجة الهياكل التالفة والمبعثرة.

المراجع

- ⁱ – عبد الواحد الناصر، خصائص الدول في محيط العلاقات الدولية، مطبعة ساليماكراف، المملكة المغربية، سطات، الطبعة الثانية، 1993، ص 160-164.
- ⁱⁱ – نفس المرجع السابق، ص 193.
- ⁱⁱⁱ – محمد بويوش، مفهوم الدول الفاشلة، صحيفة السند، 2010/10/02، على الرابط:
<https://www.maghress.com/essanad/5523>
- ^{iv} – دلال محمود السيد، متلازمة التدهور: بحثا عن مقارنة لفشل الدولة في الشرق الأوسط، ملحق مجلة السياسة الدولية، تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية، أبريل، 2017، العدد 208، ص 7.
- ^v – دراسات في جملة نماذج ووسائل للوقاية والنجاح: "فشل الدولة في العالم الحديث"، مؤسسة دبي للإعلام، صحيفة البيان، 2016/02/26، على الرابط:
<https://www.albayan.ae/books/from-world-library/2016-02-26-1.2581761>
- ^{vi} – عبد الحكيم سليمان وادي، أثر خلق دولة فاشلة على الأمن الجماعي الدولي، دنيا الرأي، 2013/02/26، على الرابط:
<https://www.alwatanvoice.com/content/286781.html>
- ^{vii} – Turkan Firinci orman, An Analysis of the Notion of a “Failed State”, International Journal of Social Sciences Studies, Vol. 4, No1., January 2016. On: <http://ijsss.redfame.com>
- ^{viii} – <http://library.Fundforpeace.org/fsi?page=4>
- ^{ix} – Rosa Ehrenreich Brooks, Failed States, or the State as Failure? University of Chicago Law Review, Vol. 72, No4. Fall, 2005.
- ^x – I.W. Zartman (ed.), Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority, Boulder/ London: Lynne Reiner publishers, 1995.

^{xi} - داليا رشدي، النظريات القاصرة: لماذا تستعصي "إعادة بناء" الدولة في الشرق الأوسط؟ ملحق مجلة السياسة الدولية، تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية، أبريل، 2017، العدد 208، ص 13.

^{xii} - والجدير بالذكر فإن تسمية مؤشر الدول الفاشلة "Failed Sates Index"، ظلت على حالها حتى عام 2012، عندما تم تغيير التسمية إلى "مؤشر الدول الهشة" Fragile States Index. "ويصدر عن صندوق السلام الذي تأسس عام ١٩٥٧ للبحث في قضايا وموضوعات تتعلق بتداعيات الحرب الباردة وعلى رأسها سباق التسلح النووي وقضايا نزع السلاح النووي، ثم بدأ القائمون على الصندوق مع بداية التسعينيات- وتحديدًا عقب انهيار سور برلين-في تحويل اهتمامهم إلى القضايا التي تمثل تحدياً لأمن واستقرار العالم كالأمن الإنساني والصراعات المسلحة والنزاعات الدولية وحقوق الإنسان. وتتم دراسة وطرح تلك القضايا بالتعاون مع الحكومات والأجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع المدني".
- غادة موسى، دول فاشلة أم دول هشة، الجزء الأول، 2019/4/27، على الرابط:

https://www.masrawy.com/news/news_essays/details/2019/4/27/1558489

^{xiii} - نسيم خوري، مفهوم "الدول الفاشلة" كيف نشأ وتطور، صحيفة راي اليوم، 2018/03/04، على الرابط:

<https://www.raialyoum.com/index.php>

^{xiv} - "يرتكز مؤشر الدول الهشة على خمسة محاور متفرعة بدورها إلى عدد من المحاور الفرعية. ويتم قياس تلك المحاور من خلال تحليل الدراسات والأبحاث التي تصدر عن الجامعات والمراكز البحثية والمنظمات الدولية والتقارير الإعلامية، حيث يتم كل عام تحليل بين 45-50 مليون تقرير خاص بحوالي 175 دولة. ف المؤشرات التي على أساسها تُقاس هشاشة الدول أو ضعفها نجدها تنقسم إلى خمسة مؤشرات رئيسية، وهي مؤشرات "التماسك والاستقرار" وتنقسم بدورها إلى

مؤشرات فرعية تشمل الأمن وانقسامات الفصائل والشكاوى والمطالب الجماعية. أما المؤشر الثاني فهو المؤشر الاقتصادي ويضم مؤشرات تتعلق بالتدهور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية غير المتوازنة وهجرة العقول والهجرة بشكل عام. وفيما يتعلق بالمؤشر الثالث فيتعلق بالمؤشرات السياسية مثل شرعية الدولة والخدمات العامة وحقوق الإنسان وحكم القانون. ثم المؤشر الرابع ويتناول الأبعاد الاجتماعية وتتمثل في الضغوط الديموغرافية واللاجئين. وأخيراً هنا كالمؤشر العرضي الذي يتقاطع مع المؤشرات الأربعة السابقة ويشمل التدخلات العسكرية الخارجية"- عادة موسى، دول فاشلة أم دول هشة، مرجع سبق ذكره.

^{xv}- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الرابط:

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

^{xvi}- عادة موسى، دول فاشلة أم دول هشة، مرجع سبق ذكره.

^{xvii}- الموسوعة السياسية، الدول الفاشلة، على الرابط:

<https://political-encyclopedia.org/dictionary>

^{xviii}- نسيم خوري، مفهوم "الدول الفاشلة" كيف نشأ وتطور، مرجع سبق ذكره.

^{xix}- نفس المرجع.

^{xx}- حسن رزق سلمان عبود، النظام العالمي ومستقبل الدولة في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير

في دراسات الشرق الأوسط، 2010، ص33، 35.

^{xxi}- نفس المرجع، ص38، 44.

^{xxii}- إن تزايد وتباين الفاعلين، منظمات حكومية وغير حكومية، حركات اجتماعية، جماعات فرعية

داخل المجتمعات والتي قد يكون لها علاقاتها العابرة للحدود مثل الشركات المتعددة الجنسية والمجتمع المدني العالمي المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية أو ما يسمى بالقطاع الثالث قد ساهم في تقليص مساحة الدولة في التحكم في صمامات امان مجالها الحيوي والسياسي

والاقتصادي والاجتماعي وبالتالي لم يعد الخلاف حول قدرة الدولة بلا صبح يدور حول عمليات وأدوات إدارة السلطة ومن ناحية أخرى قد يؤدي فشل الدولة إلى فقدان الثقة في المرجعية الدستورية الديمقراطية للنظم السياسية وظهور المرجعيات البديلة كالمرجعية الدينية أو قد ينتج عنها فوضى المرجعيات ما يؤدي إلى اندلاع الصراعات والنزاعات المسلحة وغير المسلحة. - رنا أبو عمرة، أمريكا والدول الفاشلة، دار ميريت، الطبعة الأولى، 2014، على الرابط: <https://books.google.com.ly/books>=

xxiii- نفس المرجع.